

كلمة

معالي الدكتور/فهد بن عبد الرحمن بالغنيم

وزير الزراعة

في

مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما

28 ذو القعدة - 1 ذو الحجة 1430هـ

الموافق 16 - 18 نوفمبر 2009م

معالي رئيس الجلسة

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وممثلي الدول

أصحاب المعالي والسعادة ممثلي المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

معالي المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

حضرات السيدات والسادة الحضور

.. يسعدني أن أخاطب هذا الجمع الكريم باسم المملكة العربية السعودية وأود في البدء أن انتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات والدول المشاركة معها في تنظيم وانعقاد هذا المؤتمر الهام والمطلوب في هذا الوقت الذي يواجه فيه العالم أزمات متتالية تمثلت في الأزمة المالية العالمية - الزيادات الغير مسبوقه في أسعار السلع الزراعية - استمرار تواجد نظام تجاري عالمي غير متوازن - تغير المناخ - الزيادة في إنتاج الوقود الحيوي وآثاره السلبية على الأمن الغذائي - تواتر الكوارث الطبيعية - زيادة عدد من يعانون نقص الأغذية إلى أكثر من مليار نسمة.

.. لهذا تؤكد المملكة العربية السعودية مجدداً على أهمية هذا المؤتمر الذي يناقش قضايا تحقيق الأمن الغذائي واجتثاث الجوع من العالم باعتبارهما من الهموم المشتركة ومن قضايا الساعة ذات الأولوية القصوى والملحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم حقوق الإنسان وأساسيات الحياة والسلام الاجتماعي والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة خاصة في الدول النامية، لهذا يحدونا الأمل في نجاح هذا المؤتمر في الاتفاق على حلول مستدامة وذات جدوى في تحقيق الأمن الغذائي واجتثاث الفقر تسندها سياسات وإجراءات عملية قابلة للتنفيذ ضمن إطار مؤسسي وزمني يتفق عليه.

.. كما نتطلع أن يكون هذا المؤتمر حداً فاصلاً وتوتيجاً لكل مؤتمرات القمة السابقة في هذا الشأن وحصاداً للتاريخ الطويل المتنوع والثري من الفكر والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، وهذا بالاتفاق على حلول فاعلة ذات جدوى ومستدامة في تحقيق الأمن الغذائي واجتثاث الفقر.

.. وفي هذا الصدد ننوه بالعمل الدؤوب والمتواصل من قبل منظمة الأغذية و الزراعة في الاستجابة السريعة والمتابعة المتواصلة لهذه القضية منذ اجتماع القمة الأول في عام 1996م .. كما نشن على كل المؤتمرات العالمية والإقليمية التي ساعدت في تركيز هذه القضية على الأجندة العالمية وساهمت في إيجاد الحلول لها، نذكر منها على سبيل المثال ليس الحصر مؤتمر قمة الثمانية 2008 - 2009م والمؤتمر رفيع المستوى عن الأمن الغذائي للجميع الذي عقد في اسبانيا 2009م وغيرها. ونأمل أن تكون الدروس

المستفادة من الماضي القريب والبعيد مفيدة في تحسين المسار للوصول لحلول دائمة وعملية لتحقيق الأمن الغذائي بالفاعلية والصورة التي نصبوا لها جميعاً في هذا المؤتمر.

حضرات السيدات والسادة ،،،،

اسمحوا لي للتأكيد والأهمية والتذكير أن أركز في إيجاز على هذه النقاط:

- ١ • أن عمليات تنمية الزراعة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر متشابكة و مترابطة مما يتطلب تنسيق الجهود دولياً وإقليمياً وقطرياً وتكامل الخدمات واعتماد الخطط والبرامج والسياسات المتكاملة. فلهذا تؤيد وتثمن المملكة العربية السعودية الجهود المبذولة لإصلاح وتطوير وزيادة فاعلية لجنة الأمن الغذائي العالمي بالمنظمة لتبقى منتدى عالمي يساعد في صياغة وتنسيق ومتابعة الاستراتيجيات والبرامج الملائمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً على المستوى الدولي والإقليمي والقطري، وأن تكون أداة مساعدة للجهود المبذولة للإنذار المبكر. ومن المفيد أن ينبثق عنها لجان إقليمية للتنسيق بين دول الإقليم ومع الأقاليم الأخرى واللجنة الدولية، كما أن تشمل كياناتها الإقليمية المؤسسات المالية والاتحادات الاقتصادية والمنظمات الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني واتحادات المزارعين.
- ٢ • تتطلب مواجهة تحديات الأمن الغذائي واجتثاث الفقر خاصة في الدول النامية زيادات الاستثمار في الزراعة من قبل الحكومات والقطاع الخاص والمصادر الخارجية وهذا بزيادة الإنتاجية والإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي .. كما يتطلب زيادة كفاءة الإنتاج وتقليل تكلفته فضلاً عن تغيير الاتجاهات المترجعة في الاستثمار الزراعي وهذا عن طريق تحسين مناخ الاستثمار في الدول المتلقية للتمويل الخارجي والعمل على أن تكون هذه الاستثمارات ذات جدوى وفائدة متبادلة ومتكافئة بين المستثمرين والدول المستثمر فيها. وفي هذا الصدد تشجع المملكة الاستثمار الزراعي الخارجي في الدول ذات الإمكانيات الزراعية وتتبع مبدأ المنفعة المتبادلة النابع من قناعات المملكة في التآخي والتضامن والتآزر والعدالة والتعاون المثمر بين الدول .. وتعطي أهمية خاصة لصغار المزارعين والسكان المحليين عن طريق توفير العمالة والمشاركة في المنفعة واحترام الحقوق التقليدية للمزارعين في الموارد والمساهمة في تطوير البنى التحتية والحفاظ على التوازن البيئي والموارد الطبيعية.
- ٣ • إعطاء دور أساسي للقطاع الخاص في الاستثمار الداخلي والخارجي مع تحديد وتوزيع الأدوار بينه وبين القطاع الحكومي.

- ٤ • استمرت إنتاجية معظم الحبوب ثابتة منذ الثورة الزراعية الخضراء في النصف الأخير من القرن الماضي وذلك لعدم توصل مراكز الأبحاث العالمية والوطنية إلى اكتشافات تغير هذا الوضع الثابت. كذلك لم تحقق الأبحاث أي اختراق في ما يتعلق بالزراعة في المناطق القاحلة التي تواجه مشاكل حادة في المياه. والأمر كذلك أيضاً مع أبحاث الزراعة التي تعتمد على المياه المالحة. فلهذا يتطلب الأمر العمل من قبل مراكز الأبحاث للتوصل لاكتشافات جديدة لزيادة معدلات الإنتاج والترشيد وتعظيم استعمالات المياه وتقليل الفاقد ما بعد الحصاد، خاصة في الدول النامية.
  - ٥ • العمل على تحرير وتوازن واستقرار التجارة الزراعية العالمية شاملة وضع نظم وإصلاحات في مجال المضاربات العالمية في السلع الزراعية.
  - ٦ • تكثيف الأبحاث للوصول إلى إنتاج وقود حيوي من منتجات زراعية غير غذائية مثل المخلفات الزراعية ومنتجات الغابات.
  - ٧ • الاتفاق على إجراءات تقلل من الآثار السالبة لتغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي.
  - ٨ • زيادة فاعلية التعاون الدولي والإقليمي في محاربة الأمراض والآفات العابرة للحدود.
  - ٩ • العمل على إعطاء الأولوية في توزيع المنتج من الحبوب للاستهلاك الأدمي حيث أوضحت المعلومات المتوفرة أن أكثر من 35% من الحبوب يستعمل كعلف لإنتاج اللحوم والألبان. وهذا الأمر يستدعي تكثيف الأبحاث لإنتاج سلالات حيوانية منتجة وأكثر كفاءة في تحويل الأعلاف إلى منتجات غذائية.
- وفي الختام أتمنى لهذا المؤتمر الهام التوفيق والنجاح في الوصول إلى توصيات وقرارات متفق عليها وعملية وفاعلة.
- سدد الله خطانا لما فيه مصلحة الجميع والله ولي التوفيق ،،،